التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي
دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي

عربي بومدين*

حمل عالم ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التحولات الأمنية المعقدة والمركبة والمتشابكة، فعلى المستوى النظري تم توسيع وتعميق مفهوم الأمن خارج الإطار العسكري ليشمل أبعاداً إضافية، وعلى المستوى الواقعي فقد حملت البيئة الأمنية لهذه المرحلة وما بعدها مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة، ضف إلى ذلك ظهور فواعل جديدة مهددة للأمن كالإرهاب الدولي ونشاطات الجريمة المنظمة.

ويبرز في هذا الإطار إقليم المغرب العربي كأحد المناطق الجغرافية، في التقسيم الجيوبولتيكي في العالم، التي شهدت مجموعة من التهديدات الأمنية على غرار الأعمال الإرهابية، ونشاطات الإجرام المنظم وتزايد الهجرة غير الشرعية تجاه الضفة الشمالية للمتوسط. وقد حظيت هذه المنطقة باهتمام بالغ ضمن الدوائر الأمنية الأوروبية، وفي الأجندة الأمنية الأمريكية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأحداث ١١ مارس ٢٠٠٤ التي عرفتها العاصمة الإسبانية مدريد.

انطلاقاً من ذلك، وتأسيساً عليه ستجيب هذه الورقة على الإشكالية التالية: ما موقع المنطقة المغاربية ضمن التصور الأمني الأوروبي والأمريكي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

١. ما الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي؟
٢. ما التصور الأوروبي للأمن في منطقة المغرب العربي؟
٣. ما التصور الأمريكي للأمن في منطقة المغرب العربي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

١. كلما تزايدت التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي كلما تعاظمت قيمتها الاستراتيجية في التصورات الأمنية لدى القوى الدولية.
٢. ينطلق التصور الأوروبي للأمن في منطقة المغرب العربي من فكرة الأمن اللين وفكرة المركب الأمني الأوروبي.
٣. ينطلق التصور الأمريكي للأمن في منطقة المغرب العربي من فكرة الأمن الصلب والنظرة الكونية للأمن القومي الأمريكي.

المحور الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

يشكل الموقع الاستراتيجي المتميز لمنطقة المغرب العربي عنصراً هاماً في تعظيم قيمتها الاستراتيجية، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومرتبطة ببعضها بعضا، بدءاً بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالاً، والبعد الأفريقي جنوباً (الساحل الأفريقي) والبعد الشرق أوسطي (العربي والإسلامي) شرقاً، وانتهاءً بالبعد الأطلسي غرباً، وهي الفضاءات التي تعطيه أهمية حضارية واستراتيجية[١]. ولهذا فهذه هي النقطة التي يجب الانطلاق منها لفهم التوجهات والإدراكات الكبرى للقوى العظمى وسياساتها في هذه المنطقة،

---

* أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف/الجزائر، وعضو باحث في مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة.

[١] الحاج إسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد(٠٩)، المركز الجامعي غرداية: معهد الحقوق، ٢٠١٠، ص ٢٢٩.

والتوجهات التي تتعدد ما بين سياسية واقتصادية وأمنية في عالم يـزداد تعقيـداً وتشـابكاً وتغلـب عليـه المصلحة والعمل على تنظيمها.

يمكن القول بداية إن مصطلح المغرب العربي يتكون من شقين: **المغرب:** مصطلح لغوي ذو دلالات جغرافية، ويعني عند الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحـدد مغـرب الشـمس، عـلى عكـس المنطقـة الواقعـة في شروق الشمس، والتي تسمى بالمشرق، أما لفظ **العربي:** ويقصد به في هـذه الحالـة امتـداداً لحيـز الـدول العربيـة، وهـو مفهوم حضاري أيديولوجي. وإذا كانت تسمية المغرب العربي هـي المتداولـة في الأوسـاط الرسـمية، فـإن المنطقـة عرفت عدة تسميات كالمغرب الكبير، أو المغرب الإسلامي[٢]. كما نجد في هذا السياق إطلاق لفظ "شـمال أفريقيـا" في تسمية هذه المنطقة، وهو الاستعمال الذي يكثر تداوله في الأطروحات الأجنبية، وبخاصةً في السياسة الخارجيـة الأمريكية في إطار تقسيمها للعالم إلى مناطق وفي إطار استراتيجياتها ومشاريعها الكونية، على الرغم من أنّ أغلـب الكتاب العرب لاسيما المغاربة منهم، يعتقدون أن توظيف هذا المصـطلح يـنم عـن رغبـة هـؤلاء في سـلخ الهويـة العربية عن دول المغرب العربي، كـما سـميت باسـم" بـلاد البربـر" نسـبة إلى السـكان الأوائـل الـذين اسـتقروا في المنطقة.[٣].

ويطل المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالاً بساحل طوله ٤٨٣٧ كلم، وعلى المحيط الأطلسي غرباً بساحل طوله ٣١٤٦ كلم، في حين تمتـد حـدوده عـلى اليابسـة شرقـاً مـع كـل مـن مصر والسـودان، وجنوباً مع دول الساحل الأفريقي (تشاد، النيجير، مالي، السنيغال). أما فلكياً فيقع المغرب العـربي مـا بـين خطـي طول ٢٥° شرقاً (الحدود الليبية المصرية) و١٧° غرباً (تحديداً الساحل الأطلسي لموريتانيا)، ويتحدد من الشمال إلى الجنوب، بين دائرتي عرض ٣٧° شمالاً (بنزرت الليبية) و١٨° جنوبـاً (الحـدود الجزائريـة). وتبلـغ مسـاحة المغـرب العربي (دوله الخمسة) بــ:

الدولة	المساحة بـــ كلم٢
الجزائر	٢،٣٨١،٧٤١ كلم٢
ليبيا	١،٧٥٩،٥٤٠ كلم٢
موريتانيا	١،٠٣٠،٧٠٠ كلم٢
المغرب	٤٤٦،٥٥٠ كلم٢
تونس	١٦٣،٦١٠ كلم٢

تتمتع منطقة المغرب العربي بثقل استراتيجي على المستوى الاقتصادي والأمني، فهي أكثر المنـاطق في العـالم غنى بالموارد الطبيعية، فضلاً عن موقعها المتميز الذي يتوسط قارات العـالم، مـما يجعلهـا ممـراً بحريـاً متميـزاً في حركة التجارة الدولية، فضلاً على أنها تمثل سـوقاً مهمـة في حركـة الاقتصـاد العـالمي نظـراً للقـوة البشريـة التـي تمتلكها، إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من مائة مليون نسمة. فعلى مستوى الطاقة تمتلـك الجزائـر مخزونـاً احتياطيـاً نفطياً مؤكداً يقدر بـــ ١٢,٢ مليار برميل، محتلة بذلك المرتبة الخامسة عشر عالمياً والثالثة أفريقيا بعـد كـل مـن ليبيا ونيجيريا، كما بلغ الانتاج النفطي للجزائر ١,٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٢، أما ليبيـا فإنهـا تسـتحوذ عـلى ٤٠% من الاحتياط الأفريقي محتلة المرتبـة الأولى أفريقيـا، و ٣,٣% مـن الاحتيـاط العـالمي محتلـة بـذلك المرتبـة

[٢] إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١٢، ص١٤٧.
[٣] عبد الواحد دنون طه وآخرون، **تاريخ المغرب العربي**، ليبيا: دار المدار الإسلامي، ١٩٩٧، ص١٧.

الثامنة عالمياً، أما فيما يخص الإنتاج فقد بلغ ١,٨ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٨، لينخفض سنة ٢٠١١ إلى ٠,٥ مليون برميل يومياً بسبب تداعيات "الثورة الليبية" وسقوط نظام "معمر القذافي"، ليستقر سنة ٢٠١٢ عند ١,٤ مليون برميل يومياً. أما في موريتانيا ومنذ اكتشاف النفط فيها بداية من سنة ٢٠٠٦، فيقدر الخبراء احتياطاتها ما بين ٠٣ و ٠٥ مليار برميل، وتصل قدرة إنتاجها ما بين٢٠٥ إلى ٣٠٠ ألف برميل يومياً[٤].

أما فيما يخص الغاز الطبيعي فتحتل الجزائر من حيث الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي المرتبة الثانية أفريقيا بـــ ١٥٩ مليار م^3 بعد نيجيريا، في حين تحتل ليبيا المرتبة الرابعة أفريقيا بـــ ٥٢,٨ مليار م^3، في حين بلغ إنتاج الغاز الجزائري في الفترة الممتدة (٢٠٠١-٢٠١١) ٠٣ مليار متر مكعب سنوياً، بحيث تمثل الجزائر ثاني مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا بعد روسيا، في حين يبلغ الإنتاج في ليبيا حوالي ٠,٥ مليار متر مكعب سنوياً[٥].

كما تمتلك دول المغرب العربي احتياطات مهمة من مادة الفوسفات، التي تعد مادة أساسية لإنتاج الغذاء العالمي، ويمثل المغرب أكثر الدول المغاربية امتلاكاً لاحتياط وإنتاج هذه المادة الاستراتيجية، بحيث يبلغ الإنتاج ما يقارب ٥٠% من رواسب الفوسفات في العالم، ويعد ثالث منتج لهذه المادة بعد كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تستمد منطقة المغرب العربي أهميتها الاستراتيجية من توسطها لأربعة فضاءات مهمة وهي البحر الأبيض المتوسط والساحل الأفريقي، وغرب أفريقيا والشرق الأوسط، بحيث يمثل المدخل الأمني من أهم المداخل المعظمة لقيمة الإقليم من الناحية الاستراتيجية، ذلك أنها تشهد كثافة وتزايداً للتهديدات الأمنية الجديدة على غرار النشاطات الإرهابية وأبرزها الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، ومختلف الجماعات الناشطة، فضلاً عن تزايد نشاطات الإجرام المنظم بحيث تمثل منطقة المغرب العربي منطقة عبور للمواد المهربة والمخدرات بكل أنواعها من أمريكا اللاتينية والساحل الأفريقي، ضف إلى ذلك السلع المتأتية من المغرب إلى الأسواق العالمية في أوروبا والشرق الأوسط، بحيث يُعتبر المغرب أكبر منتج في العالم للحشيش (٢١٪ من الإنتاج العالمي).[٦]

وعلى صعيد آخر تشهد منطقة المغرب العربي انتشاراً كثيفاً للأسلحة خاصة بعد التعقيدات الأمنية التي أفرزتها الثورة الليبية جراء تسرب مخزون الأسلحة التي كانت بحوزة نظام "معمر القذافي"، فحسب جريدة الخبر الجزائرية في عددها ٧٠٠٦ الصادر في ٧ مارس ٢٠١٣، صرح "ألكسندر لوكشينيتش" الناطق الرسمي بوزارة الخارجية الروسية في ٦ مارس ٢٠١٣ بأن خبراء دوليون أكدوا سرقة كميات معتبرة من الأسلحة، مؤكداً وقوع هذه الأسلحة في يد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي واستعمالها في شمال مالي. وقد تنوعت بين بنادق كلاشينكوف آلية، صواريخ وألغام وقذائف، أسلحة كيمياوية، وصواريخ سام ٧ أرض-جو، التي كانت ليبيا تمتلك منها ٢٠ ألف وحدة وصواريخ ٢٤- SA الروسية التي هي من أحدث أجيال الصواريخ المضادة للطائرات القادرة على إسقاط مقاتلات[٧]. كما تشهد منطقة المغرب العربي تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية إما انطلاقاً منها أو عبوراً منها (من أفريقيا جنوب الصحراء) باتجاه أوروبا، فعلى سبيل المثال في العام ٢٠١٠ وحده، طردت السلطات

---

[٤] راجع في ذلك: /http://www.eia.gov

[٥] نفس المرجع.

[٦] Luis Simon et al., **"Une Stratégie Cohérente de l'UE pour le Sahel"**, Parlement Européen: DG des Politiques Externes de l'Union, (Mai, ٢٠١٢(, p١٨.

[٧] لورنس عايدة عمور، "التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي"، في: **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط: المتوسطي ٢٠١٢**، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٣١.

الإسبانية أكثر من ١٤٠٠ جزائري دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية[٨]. هذه الأخيرة باتت تمثل تحدياً كبيراً أمام الأمن المجتمعي الأوروبي ومستقبل الهوية الأوروبية.

هذه هي إذن العوامل الاقتصادية والأمنية التي تجعل من منطقة المغرب العربي منطقة استراتيجية، وهي العوامل التي تحدد بشكل رئيس سلوك التصور الأمني الأوروبي والأمريكي ومحدداته.

المحور الثاني: المنظور الأوروبي للأمن في منطقة المغرب العربي

تعتبر أوروبا صاحبة التجربة الاستعمارية لجل الدول الأفريقية، لذلك فهي تعتبر هذه الأخيرة بمثابة منطقة نفوذ تقليدية، بحيث تنظر أوروبا ومن خلالها فرنسا إلى منطقة المغرب العربي كمنطقة نفوذ جيوسياسي (البوابة الخلفية لها) تمارس عليها مختلف أشكال التأثير، ويظهر ذلك في عاملين:

- العامل الأول هو ارتباط منطقة المغرب العربي تاريخياً بفرنسا بحكم الإرث الاستعماري والنفوذ التقليدي لها في المنطقة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي.
- النظرة الأوروبية القائمة على التصور الفرنسي، وبالتالي فإن أيّ تعامل أوروبي مع دول هذه المنطقة يجب أن يكون مبنياً على أساس توجيهات فرنسية.

ومن خلال ذلك يمكن تحديد الاهتمام الأوربي بمنطقة المغرب العربي في ثلاثة منطلقات متداخلة ومركّبة:

١. الإرث الاستعماري.
٢. المصالح الاقتصادية.
٣. المنطلقات والاهتمامات الأمنية.

إذا أردنا فهم المقاربة الأوروبية في المتوسط عامة والمغرب العربي خاصة، والتي تقوم على أساس التعاون والتكامل من أجل احتواء النزاعات والصراعات وإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة، فلا بد من العودة إلى المنظور الليبرالي، بحيث تعد هذه المقاربة ذات البعد العالمي الذي يفسر السلوك الأوروبي للعب دور عالمي في المنطقة المغاربية، وذلك من خلال اهتمامه بمختلف القضايا الدولية ومحاولة توجيه الأحداث خارج حدودها بفعالية، موازنة مع النفوذ الأمريكي المهيمن على العالم. وذلك في شتى الميادين الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، البيئية...، أي أن المقاربة تقوم على أساس التعاون الليبرالي في شتى المجالات من أجل تحقيق الأمن الشامل.(حسب المفهوم الليبرالي للأمن).

ولفهم أكثر لهذه المقاربة، ما علينا إلا الرجوع للاستراتيجيات الأمنية الأوروبية في المتوسط، والتي صيغت في مختلف المشاريع والمبادرات بغية الوصول إلى هندستها وفق إدراكها وتصورها لهذه الاعتبارات عبر الفترات الزمنية المختلفة بدءاً من صياغة السياسة الأوروبية الشاملة التي تبنتها في فترة الحرب الباردة، وصولاً إلى الاتحاد من أجل المتوسط ضمن السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي في محيطه الإقليمي.

نظراً للتحولات والتغيرات التي عرفتها الساحة الإقليمية والدولية، تطورت المقاربة الأوروبية في بعدها المتوسطي، إلا أنها عرفت ازدهاراً كبيراً في مرحلة الحرب الباردة، خاصة بتطور المقاربة الإقليمية (أو ما يطلق عليها **الإقليمية الجديدة**) في هذا الوقت في ظل ظهور عدة منظمات إقليمية مثل "اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرةNAFTA" و"السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبيةMERCOSUR " وغيرها...بحيث ارتبطت

[٨] الحسن عاشي، ثمن الاستقرار في الجزائر، بيروت: **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، أبريل ٢٠١٣، متوفر على الرابط التالي:http://carnegieendowment.org

المقاربة الأوروبية بالاهتمام الأكاديمي بالإقليمية الجديدة في ظل التغيرات على الصعيد العالمي بما في ذلك نهاية الحرب الباردة وزيادة تنامي الارتباط الاقتصادي بين الدول وإنشاء العديد من المنظمات الدولية والإقليمية[٩].

وعلى هذا الأساس، وضمن هذه الاعتبارات والتغيرات الحادثة في الجانب العملي والنظري في علاقات الدول فيما بينها- بما فيها دول الاتحاد الأوروبي مع باقي دول العالم من جهة ودول المتوسط من جهة أخرى- فقد بلورت المبادرات والمشاريع الشاملة لكل المجالات التعاونية من أجل إحلال الأمن في الفضاء المتوسطي. وعلى هذا قامت دول الضفة الشمالية لهذا الأخير بصياغة أول إطار للتعاون الفعلي مع دول الضفة الجنوبية ضمن مسار برشلونة في ٢٨/٢٧ نوفمبر ١٩٩٥. الذي أفرز مشروع الشراكة الأورومتوسطية ببناء مجموعة من العلاقات التعاونية، بين ٢٧ دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، والقائم على فكرة إرساء الأمن والتعاون في هذا الأخير، عن طريق الجمع بين المعطيات الاقتصادية السياسية الأمنية الثقافية والاجتماعية، بحيث احتوى هذا المشروع على ثلاثة مستويات:

- الشراكة الاقتصادية والمالية التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية الدائمة من خلال إنشاء منطقة رخاء وازدهار وصولاً إلى خلق منطقة تبادل حر واسعة أوروبية متوسطية. وهذا ما جاء به كل من "**جاكوب فاينر** Jacob Viner وبيلا بالاسا Bella Balassaلتحديد وتفسير مراحل التعاون والاندماج الدولي"[١٠].
- الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية: عبر تشجيع التعاون للحد من التهديدات ذات الأبعاد الاجتماعية والإنسانية، والتي حددتها النظرية النقدية الاجتماعية في تجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، الإرهاب الدولي، الهجرة غير الشرعية، إلى جانب انتشار العديد من الأمراض والأوبئة والتلوث البيئي وغيرها..."[١١]، كل ما يخص الأمن بمستوييه (الفرد والمجتمع) وبالتالي التعاون المشترك، وتشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان واحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.
- الشراكة السياسية والأمنية التي تهدف إلى احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبناء دولة القانون والديمقراطية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة والعنف وكذا حل النزاعات بالطرق السلمية"[١٢] وهذا استناداً إلى المقاربة الليبرالية ضمن طرح السلام الديمقراطي للمفكرDOYLE MICHEAL، باعتبار أن انتشار الديمقراطية، قيمها، أسسها، مبادئها، سيؤدي إلى الحد من الصراعات وبالتالي إلى إحلال الأمن والسلم الدوليين، وهذه هي المقاربة التي تعتمد عليها دول الاتحاد الأوروبي في صياغة مشاريع التعاون غاياتها وأهدافها. وبالتالي فإن وثيقة برشلونة أعطت الأولوية للتعاون في شتى المجالات (بصفة خاصة السياسي/ الأمني)، وهذا لتحقيق هدفين أساسين هما[١٣]:

---

[٩] رمزي بن ديكه، الدراسات الإقليمية المعاصرة نحو طرح جديد لمفهوم الإقليمية، في: **موقع سياسة**، ٢٠١١/١٠/٠٤، متوفر على الرابط التالي:http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/٣٠٩٥.html

[١٠] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الباردة: دراسة الأهداف والرهانات**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٩٧.

[١١] عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية المتوسطية استراتيجية شراكة أم توظيف"، **مجلة دراسات استراتيجية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٩٧.

[١٢] خيرة أويفي، جميلة علاق، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد (٠٤)، جوان ٢٠٠٨، ص ٢٧.

[١٣] مصطفى بخوش، **مرجع سابق الذكر**، ص ص ٩٧-٩٨ .

١. إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن انطلاقاً من مبدأ السلم، الاستقرار والأمن في حوض المتوسط، هو غاية مشتركة وما الشراكة الأورومتوسطية إلا آلية لتحقيقها.

٢. ترقية الأمن القومي عبر بناء نظام أمني إقليمي، يقوم على مفهوم الأمن الشامل.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وفي ظل الأوضاع الدولية والإقليمية التي عرفت تنامي التهديدات الأمنية بكل أنواعها وأشكالها، وأيضاً مستوياتها، تم التأكيد على الخيار الأمني في مشاريع التعاون بين الضفتين بحيث ظهرت عدة مبادرات تحمل طابعاً أمنياً أكثر منه اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً بحيث أدركت الدول الأوروبية بأنها تشكل أهدافاً انتقامية للجماعات الإرهابية[١٤] وتشكيل مجموعة يوفور للتدخل العسكري Eufor (المحرر)، فظهرت الحاجة إلى التعاون من أجل الحد من انتشار هذه الظاهرة خاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط. فعملت على صياغة مجموعة من المبادرات نذكر منها :

١ . سياسة الحوار ٥+٥: (عام **٢٠٠٣**): التي تعبر عن إطار للتعاون والحوار بين خمس دول من الشمال (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال ومالطا) وخمس دول من جنوب المتوسط (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) من أجل إقامة حوار فعلي يتمحور حول تبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك كالجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإرهاب الدولي، والانفجار السكاني، وتزايد موجات الهجرة نحو الشمال. وقد عقدت أول قمة لمنتدى حوار ٥+٥ في تونس عام ٢٠٠٣، دعت فيها الدول المغاربية إلى ضرورة مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي[١٥].

٢ . سياسة الجوار: (عام **٢٠٠٤**) والتي تندرج ضمن إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية للأمن المشترك تهدف إلى بناء علاقات مع دول الجوار الأوروبي وبوجه الخصوص دول جنوب المتوسط. تقوم على أساس الشراكة المتقدمة وعلى الاحترام المتبادل واحترام حقوق الإنسان وكذا تشجيع علاقات الجوار الحسنة ومبادئ التكامل الاقتصادي والاجتماعي ودفع التنمية عبر تقديم الدعم والإصلاحات لضمان الأمن والاستقرار في الحوض[١٦].

٣. مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (٢٠٠٨): ولتوطيد العلاقات بين الضفتين أكثر جاء الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي بعد فوزه في الانتخابات مباشرة، بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي يمثل الكيان الجديد للاتحاد الإقليمي المتوسطي. انعقدت القمة التأسيسية في باريس سنة ٢٠٠٨ وتبنت مقاربة شاملة لمفهوم الأمن، تركز على التنمية المشتركة بين أعضائه، وعلى أساس تقاسم التكنولوجية والمعرفة والخبرات. كما يشمل مشروع الاتحاد التعاون في المجالات الحساسة كالمياه، والطاقة، وحماية وترقية التراث المشترك، وتجسيد التعاون القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة الإرهاب ومحاربة الرشوة. ولأجل ذلك جاء في المشروع اقتراح إنشاء بنك متوسطي للاستثمارات يضاهي البنك الأوروبي للاستثمارات ومهمته تقديم تسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية[١٧].

---

[١٤] علي الحاج، **سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١،٢٠٠٥، ص٢٩٣.

[١٥] جمال ساسي، مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط، **مجلة العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية: العدد (٠٤) ، جوان ٢٠٠٨ ، ص ٢٥.

[١٦] علي الحاج، **مرجع سابق الذكر**، ص ٢٣٤ .

[١٧] بونوار بن صايم، "تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد (٠٤)،جوان ٢٠٠٨، ص ٢٠ .

وعندما نصل إلى المدونة الأور- متوسطية لمكافحة الإرهاب، والوثيقة المعدلة لسياسة الجوار الأوروبي التي حملت عنوان: "استجابة جديدة لجوار متغير(٢٠١١) وهي الوثيقة التي ترافقت والاضطرابات الأمنية في هذه المنطقة فيما اصطلح عليه "الربيع العربي" نرى أن الاتحاد الأوروبي تعامل مع فضاء المغرب العربي بعد ٢٠١١ بنظرة مغايرة لما كان سائداً من ذي قبل[١٨]، ويبدو أن إدراكاً استراتيجياً قد تشكل في الضفة الشمالية للمتوسط مفاده أن الإبقاء على الوضع القائم هو أفضل سيناريو للمحافظة على الوضع السياسي والأمني في المنطقة، فباستثناء الحالة الليبية، حافظ الاتحاد الأوربي على موقف لا تدخلي سواءً في مسار التحول الديمقراطي في تونس، أو في عملية الإصلاحات السياسية في كل من المغرب والجزائر، والأكثر أهمية هو موقفه من نزاع الصحراء الغربية[١٩].

ويرجع ذلك إلى سببين اثنين مؤداهما[٢٠]:

- محدودية انعكاسات الربيع العربي على الوضع الإقليمي الراهن مقارنة بالشرق الأوسط
- تفاقم التحديات والتهديدات التي تطرحها السياسات التعديلية الروسية على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي.

هذا على المستوى الأمني، أما على المستوى الاقتصادي (الجغرافيا الاقتصادية) فيظهر الأمر في عاملين مؤداهما[٢١]:

- عدم الفعالية نتيجة عدم وجود فاعل إقليمي يفاوض الاتحاد الأوروبي باسم المغرب العربي.
- العامل الجغرافي- السياسي ودوره في الدفع نحو تركيز الجهد التفاوضي للاتحاد الأوروبي على الشرق لأسباب معقدة (أمنية/ دفاعية، اقتصادية، وهوياتية).

المحور الثالث: المنظور الأمريكي للأمن في منطقة المغرب العربي

لم تحظ منطقة المغرب العربي إلا بالقليل من الاهتمام الأمريكي؛ وهو راجع لاعتقاد مفاده أن المنطقة تشكل جزءاً من منطقة نفوذ أوروبا وخاصةً فرنسا. ورغم هذا لم يمنع ذلك من تولد نوع من الاهتمام في زمن لاحق سياسياً واقتصادياً، فقد وجدت ثلاث فترات على الأقل تبرز الاهتمام الأمريكي الخاص بالمنطقة[٢٢]: الحرب العالمية الثانية، تصفية الاستعمار في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، إضافة للنزاع في الصحراء الغربية، فضلاً عن فترة الحرب الباردة التي لم تشهد تطوراً ملحوظاً للنظرة إلى المنطقة، فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى المغرب العربي ليس كفضاء وكيان إقليمي، لتتعامل مع كل دولة على حدة، وقد هدفت من وراء ذلك

---

[١٨] حول هذا الموضوع راجع:

La politique méditerranéenne de l'Union européenne après le printemps arabe : les cas du Maroc et de la Tunisie, **Rapport d'information n° ١٠٠ (٢٠١٣-٢٠١٤)** de M. Simon SUTOUR, Mme Bernadette BOURZAI, M. Jean-François HUMBERT et Mme Catherine MORIN-DESAILLY, fait au nom de la commission des affaires européennes, déposé le ٢٤ octobre ٢٠١٣

http://www.senat.fr/rap/r١٣-١٠٠/r١٣-١٠٠_mono.html

[١٩] محمد حمشي، "الاستقرار النظمي: أيّ تأثير للتحولات الإقليمية على المغرب العربي؟"، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد ٤٩، العدد(١٩٧)، تموز/ يوليو ٢٠١٤، ص٢٦.

[٢٠] **نفس الصفحة.**

[٢١] **نفس الصفحة.**

[٢٢] يرتبط اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مبادرة الشراكة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط مع بداية التسعينات، ومبادرة الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٤.

إلى: استقرار جنوب أوروبا والعلاقات مع الحلف الأطلسي باعتبار أن هذه الدول تنتمي إليه، والأمر الثاني هو الحد من المد الشيوعي. بيد أن النظرة إلى المنطقة تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي سابقاً في إطار منطق الهيمنة، بحيث شهدت هذه الفترة بداية بروز سياسة إقليمية أمريكية بالمنطقة، وظهور رؤية لبناء إقليمي تجاري، وأحداث ١١ من سبتمبر ٢٠٠١ والحرب العالمية على الإرهاب، وكذا المساعي الأمريكية لتسوية النزاع الصحراوي[٢٣].

ويمكن التعرض لأسباب إعادة هندسة الوجود الأمريكي في المنطقة المغاربية إلى عدة نقاط أساسية:

اندثار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، حرب الخليج الثانية وتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على المنطقة العربية، توقيف المسار الانتخابي في الجزائر والانشغال الأمريكي بصعود الأصولية الإسلاموية ومن ثم التهديد الإرهابي، وتراجع العلاقات الفرنسية الجزائرية، والحصار الجوي المفروض على ليبيا، والرغبة في احتواء المد الأوروبي جنوباً ومنافسته من خلال طرح عدة مشاريع، والتموقع الاستراتيجي بغية السيطرة على منابع الطاقة خاصة في الجزائر وليبيا. فضلاً عن التموقع مغاربياً للسيطرة على مصادر الطاقة في إقليم الساحل وبدرجة كبيرة في نيجيريا، وأخيراً ينصرف الاهتمام لدواع أمنية عندما يتعلق الأمر بالتعامل الميداني مع مصادر الإرهاب خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١[٢٤].

ولفهم النظرة الأمريكية للأمن في منطقة المغرب العربي، لا بد من فهم التقسيم الاستراتيجي الأمريكي للعالم. فباعتبار الولايات المتحدة القوة العظمى على الساحة العالمية، فإن مصالحها موجودة في كل مناطق العالم. وفي هذا الإطار فإن البحر الأبيض المتوسط ينتمي إلى الدائرة الأولى من التقسيم باعتباره خطاً حيوياً للمواصلات والدخول إلى الشرق الأوسط والخليج العربي كما تعتبره امتداداً لسواحل أوروبا الأطلسية ولأفريقيا المتوسطية، لذلك فهي منطقة استراتيجية يجب أن تكون تحت رقابتها، وقد تبلورت هذه الأهمية بعد الحرب الباردة، بحيث أصبحت السياسة الأمريكية في المنطقة تدور حول ثلاثة محاور أساسية هي[٢٥]:

١- مراقبة موارد الطاقة (البترول والغاز) وحمايتها من أجل ضمان التموين بها.

٢- الربط الاقتصادي للمنطقة بواسطة المؤسسات المالية الدولية ودمج إسرائيل في محيطها الإقليمي.

٣- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والجماعات الإرهابية في المنطقة.

حتى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة اقتصادياً محضاً، وظهر ذلك من خلال التحالف الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وشمال أفريقيا؛ المعروف باسم مبادرة "ايزنستات" (أطلق هذا التحالف في عام ١٩٩٩) الذي أصبح يسمى لاحقاً بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال أفريقيا. وهذه المبادرة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها أولا تقديم الدعم للدول الثلاث المركزية بالمغرب العربي، وثانيا إحياء العلاقة بين هذه الدول خاصة بين المغرب والجزائر، محاولة بذلك إعادة فتح الحدود بين الدولتين. فقيام اتحاد المغرب العربي يعتبر من البرامج التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لقيامها؛ والتي

---

[٢٣] Yahia H. Zoubir, la politique étrangère américaine au maghreb constances et adaptations, **Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient**, Vol. ١, No.١ (juillet ٢٠٠٦), pp ١١٥-١١٦.

[٢٤] قط سمير، "أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي: مزاحمة اقتصادية واستراتيجية، أم تكامل أمني"، **مجلة المفكر**، العدد (١٠)، جامعة محمد خيضر – بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤، ص ٤٥٠.

[٢٥] ياسمين حداد، عربي بومدين، "الحركات الإسلاموية في المغرب العربي من منظور الاتحاد الأوروبي"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد (٠٤)، جامعة الحاج لحضر - باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، يناير/ كانون الثاني ٢٠١٣، ص ص ٢١٦-٢١٧.

هي جزء من الشراكة مع مبادرة الشرق الأوسط الكبير، وبهذا يكون من المحتمل وعلى المدى الطويل قيام مجموعة شمال أفريقيا بما في ذلك مصر، التي تعتبر حليفاً هاماً لها في المنطقة[٣٦].

وفي هذا السياق فإن التصور الأمني الأمريكي في منطقة المغرب العربي يقوم على مجموعة من الآليات السياسية والاقتصادية والأمنية:

الآليات السياسية: وذلك من خلال العمل على دعم القيم الليبرالية ونشرها كالديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة تكييف الدول المغاربية مع التحولات الدولية كالانفتاح على الأسواق العالمية، ودعم وتشجيع الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وآية ذلك انتقاد وزير الخارجية السابق "كولن باول" انتهاكات حقوق الإنسان خلال زيارته إلى تونس في نوفمبر ٢٠٠٣، وقول جورج بوش للرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي":.....كان من الضروري إجراء إصلاحات في مجال حرية الصحافة والسلطة التشريعية والقضائية والانتخابات"[٣٧]. هذا فضلاً عن الضغط للقيام بإصلاحات سياسية في المنطقة المغاربية بعد أحداث "الربيع العربي".

الآليات الاقتصادية: تتمثل في مبادرة "ايزنستات ١٩٩٨" التي جاءت كرد فعل على مبادرة برشلونة الأوروبية ١٩٩٥، وتعمل هذه الآلية على دفع عملية اندماج المغرب العربي في الاقتصاد العالمي، وتشجيع الخوصصة والتبادل التجاري والاستثمار الأمريكي، هذا فضلاً عن تكثيف العلاقات الاقتصادية منذ سنة ٢٠٠١، عبر التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي الثلاث (تونس الجزائر والمغرب) وذلك عبر ما يسمى بالبرنامج الأمريكي لشمال أفريقيا. وفي ذات السياق شهدت العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة[٢٨] نمواً ملحوظاً في المجال الاقتصادي؛ ففي يوليو/ تموز من عام ٢٠٠١ وقعت الدولتان اتفاقية في إطار التعاون في مجال التجارة والاستثمار، والتي أسفرت عن اتفاق الاستثمار الثنائي لتقديم تنازلات تجارية متبادلة بالإضافة لتوصلهما إلى اتفاق بشان الازدواج الضريبي وكذلك فتح نطاق أوسع للنفط والغاز الجزائري لشركات متعددة الجنسيات. وكان هدف هذا الاتفاق، مضاعفة حجم التجارة والسماح للشركات الأمريكية للحصول على حصة أكبر من السوق الجزائرية، وخاصة من حيث المواد الهيدروكربونية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر في هذا المجال (٢,٧ مليار دولار)، وقد أعرب الرئيس بوتفليقة خلال زيارته لواشنطن في يوليو/ تموز ٢٠٠١ عن رغبته في زيادة الاستثمار الأمريكي بالجزائر في مجالات أخرى. وقد تجاوز الاستثمار الأمريكي قطاع المحروقات ليخوض في مجالات أخرى كالأدوية وتكنولوجيا المعلومات[٢٩]. كما تم توقيع اتفاق تبادل الحرّ في مارس ٢٠٠٤، بين المغرب وأمريكا، وهو ثالث بلد عربي يوقع هذا الاتفاق بعد الأردن والبحرين، وعلى الصعيد العسكري فقد تم منح المغرب صفة الحليف الاستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي[٣٠].

---

[٣٦]Yahia H. Zoubir, **Op. Cit**. pp٢-٣.

[٣٧]**Ibid**., pp٦-٧.

[٢٨] للجزائر دور أساسي بالنسبة لواشنطن في منطقة المغرب العربي، ويظهر ذلك في ثلاثة زوايا: الإشكالات الاقتصادية، الاعتماد على الدبلوماسية الجزائرية قارباً لتسوية بعض النزاعات في أفريقيا، دور الجزائر في الحرب على الإرهاب، خاصة التعاون متوسطياً وفي منطقة الساحل الأفريقي. في: عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. ط١، الجزائر: المكتبة العصرية، ٢٠٠٥، ص ٧٣. كما تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر كشريك رئيسي في استراتيجيتها الأفريقية لمكافحة الإرهاب.

[٢٩]Yahia H. Zoubir, **Op. Cit**., p٦.

[٣٠]عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق الذكر**، ص ٧٠.

الآليات الأمنية والعسكرية: وذلك من خلال تثبيت أهداف عسكرية في المنطقة تتمثل أساساً في تثبيت وجود حلف الشمال الأطلسي NATO في البحر الأبيض المتوسط لمراقبة القوى الأخرى[٣١]، ولضرب مصادر الإرهاب في الدول المغاربية بحيث تعتبرها دولاً مارقة تهدد مصالحها (أمن إسرائيل)، وهي تعمل على توسيع انتشارها العسكري وإيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية بهدف تأمين خطوط المواصلات البحرية واحتياجاتها الطاقوية. هذا فضلاً عن مجموعة المبادرات التي تستهدف المغرب العربي ومن الساحل الأفريقي على غرار مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء The Trans- Saharan Counter-Terrorism Initiative سنة ٢٠٠٥، والتي شملت كلا من (الجزائر، السنيغال، نيجيريا، تونس، والمغرب) لتنظم فيما بعد ليبيا في أكتوبر ٢٠٠٦، وهو البرنامج الذي يهدف للتنسيق بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحد من نشاطات الجماعات الإرهابية في المنطقة[٣٢].

هذا فضلاً عن إنشاء "المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب"Global CounterTerrorism Forum في سبتمبر ٢٠١١، إضافة إلى الوجود العسكري الدائم في صورة إنشاء القيادة العسكرية الموحدة لأفريقيا المعروفة اختصاراً بـــ "أفريكوم" AFRICOM في ٢٠٠٧، ومهمتها الرئيسية الإشراف على كل العمليات الأمنية والعسكرية في أفريقيا[٣٣]. فضلاً عن الحوارات الاستراتيجية والأمنية الأمريكية مع دول المنطقة. وهو الاهتمام الذي لا يفصل منذ أحداث سبتمبر بين ثنائية مكافحة الإرهاب وتأمين مصادر النفط (الأمننة)[٣٤].

وعند الحديث عن تداعيات "الربيع العربي" على السياسية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، فإن ثمة تغيراً جوهرياً في قيادة الرئيس أوباما في إطار سياسة "القيادة من الخلف"[٣٥]، ذلك أن التدخل العسكري أنهك الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في العراق وأفغانستان، وفي هذا الصدد يري المفكر الأمريكي "تشارلز كروثامر": "إن القول إن القيادة الخلفية هي الأنسب لتفادي تعاظم كراهية العالم لنا مرفوض، فلطالما كال لنا العالم الكراهية والعداء، سواء في حرب فيتنام، أو في عهد الرئيس أيزنهاور حين زار نائب الرئيس الأميركي أمريكا اللاتينية وهجمت عليه الجماهير، أو في عهد ريجان حين عمت المظاهرات عواصم الحلفاء المقربين منددة بجرّ الولايات المتحدة العالم إلى شتاء نووي يترتب على حرب نووية"[٣٦].

---

[٣١] من خلال حلف الناتو أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية "سياسة الحوار ١٩٩٤" التي تتمثل في إقامة حوار وشراكة مع دول المغرب العربي من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة.

[٣٢] International Crisis Group Report, “Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Fiction ?”, **Africa Report N°٩٢**, ٣١ March, ٢٠٠٥, p.١

[٣٣] Robert G. Berschinki, «**Afrcom’s Dilemma: The Global War on Terrorism, Capacity Building, Humanitarianism, and the Future ofU.S Security Policy in Africa,**» Strategic StudiesInstitute (٢١November٢٠٠٧),

http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub٨٢٧.pdf

[٣٤] قاسي فوزية، "**الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الأفريقي**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣.

[٣٥] مروان بشارة،" أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد (٠١)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٣، ص ١-٢٢.

[٣٦] تشارلز كروثامر، باراك أوباما... والتنحي عن قيادة العالم، **صحيفة واشنطن بوست الأمريكية**، عدد ٢٠١١/٤/٢٩. وحول هذا الموضوع راجع: الخطابَ الذي ألقته وزيرةُ الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" في المجلس الأمريكي للشؤون الخارجية، في الخامسَ عشرَ من يوليو/ تموز ٢٠١١.

المحور الرابع: النظرة الثنائية للأمن في منطقة المغرب العربي: تنافس أم تكامل؟

تستلزم فكرة المصلحة في العلاقات الدولية أن تسعى كل دولة لتعظيم مصلحتها وزيادة قوتها، وذلك هو الحال بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة في فضاء المغرب العربي، إذ إن هناك تنافساً بين المشاريع الاقتصادية الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي حتى وإن كان الطرفان ينفيان ذلك، وتعترف في هذا السياق المفوضية الأوروبية بأنّ الدور السياسي للاتحاد الأوروبي مكمل للزعامة السياسية للولايات المتحدة[٣٧].

كان التنافس، فيما مضى، محصوراً في هذه المنطقة بين الاتحاد السوفييتي سابقاً وفرنسا والولايات المتحدة، بيد أنه وبعد تفكك المعسكر الشرقي انحصر التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بزعامة فرنسا، وهو التنافس الذي بدا جلياً خاصة بعد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية مطلع التسعينات بالمنطقة لاعتبارات اقتصادية وأمنية متعلقة أساساً بالأصولية الإسلامية في الجزائر، واشتداد مسارح التنافس الاقتصادي عالمياً ببروز الصين كقطب اقتصادي عالمي، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين[٣٨]:

- اكتشاف مصادر طاقة جديدة في كل من الجائر وليبيا.
- محاولة استباق المخاطر والتهديدات التي قد تمس المصالح الأمريكية في المنطقة.

وفي ذات السياق وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ انحسر هامش التوافق الاستراتيجي الأمريكي الأوروبي في المنطقة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلاً لتولي مهمتها الاقتصادية والأمنية بأدوات أمريكية، دون التخلي عن هامش التنسيق مع أوروبا عموماً وفرنسا خاصة ضمان لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة[٣٩].

وتظهر صور التنافس الأمريكي الأوروبي أيضاً من خلال المشاريع الموجهة للمنطقة في صورة المشاريع التي تم تناولها آنفاً، ويمثل مشروع الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٥ أحد أكبر المشاريع الأمريكية في المنطقة، وهو دون شك يمثل رد فعل على المبادرات الأوروبية في المنطقة. هذا ويظهر التنافس جلياً بعد "الربيع العربي" من خلال الثورة الليبية والتدخل العسكري الفرنسي في ليبيا بقيادة الحلف الأطلسي، حيث حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على قدر من التحفظ، مترددة في التدخل، بحيث صرح ممثل وزارة الدفاع الأمريكية رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميرال "مولن" بأن: "الوزارة لا تريد أن تخوض حرباً لمصلحة الشركات النفطية"[٤٠].

ويمكن القول في هذا الإطار إنّ هناك تضارباً في التصورات الأمنية الأمريكية والأوروبية في المنطقة وسبب ذلك تضارب المصالح الاقتصادية والأمنية، غير أن ذلك لا يمنع وجود توافق فيما يخص محاربة الأصولية الإسلامية والتطرف والإرهاب، هذا دون التوافق على مصلحة إسرائيل وإدماجها في محيطها الإقليمي وتحقيق أمنها، بأن تصبح دولة في الفضاء المتوسطي، ولعل خير دليل على ذلك أن كل المشاريع كان هدفها دمج إسرائيل ودفع الدول العربية والمغاربية للتطبيع معها، وقد ظهر ذلك جلياً في مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط بقيادة الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي".

---

[٣٧] عبد الحليم بن مشري، "التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي"، ورقة مقدمة في ندوة: **"المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ١٧-١٨ فبراير ٢٠١٣، ص.

[٣٨] **المرجع نفسه.**

[٣٩] **المرجع نفسه.**

[٤٠] **نفس المرجع**، ص ١٠.

وانطلاقاً مما سبق يمكن توضيح تحديات التصور الأمني الأمريكي والأوروبي في:

التحدي الاقتصادي والاجتماعي: ويظهر ذلك من خلال الوضع الاجتماعي والاقتصادي لدول المغرب العربي، فيما يخص تردي الأوضاع المعيشية وزيادة معدلات البطالة وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وغياب العدالة الاجتماعية، وهي التحديات التي من شأنها زيادة الأخطار في المنطقة ومن ثم انعكاسها على استراتيجيات كل من أوروبا وأمريكا.

التحدي السياسي: ويظهر ذلك من خلال ضعف التنمية السياسية في هذه المنطقة، وغياب الآليات الديمقراطية، وهو ما يدفع إلى إتباع النهج الديمقراطي. ويعتبر توفير الشروط الموضوعية والأساسية لهذا النهج ضرورياً في جنوب المتوسط، وذلك من أجل ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية، وتأمين آليات التوزيع العادل بين الأفراد والدول. فلا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون استقرار سياسي ولن يتحقق هذا الاستقرار دون تنمية شاملة. ومن هنا يتبين أن التحدي الديمقراطي من بين أهم التحديات اليوم.

التحدي الأمني: بحيث تعرف منطقة المتوسط عامة ومنطقة المغرب العربي عدة تحديات أمنية اكتسبت ثقلاً خاصاً عند وضع الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية حيث تمثل قضية الأمن الموجه الرئيسي الذي يحكم التصور الأوروبي للشراكة. ولقد لخص المؤرخ "شارل زوقبيب Charles Zorgbibe " فيرى أن الخطر الآتي من الجنوب له ثلاثة أشكال: خطر التطرف الديني، خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وخطر الضغط الديمغرافي في الضفة الجنوبية[٤١].

الخاتمة

انطلاقاً مما سبق، يتضح أن التصورين الأوروبي والأمريكي للأمن في المنطقة المغاربية يحمل على الاعتقاد التالي: تبدو الدول المغاربية موجهة بالسياسات والمبادرات والمشاريع الغربية، دون أن يكون لها دور أو يد في اختيار توجهاتها الاستراتيجية وأساليب اتخاذ قرارها السياسي، وأنها على ما يبدو قد بقيت أسيرة هذه المخططات والمشاريع دون أن تقوي بيتها (الاتحاد المغاربي) لتصبح قوة تفاوضية تستطيع جني المكاسب أكثر دون تقديم تنازلات كبيرة، وهو الشيء الذي يستدعي تفعيل الاتحاد المغاربي الذي أصبح ضرورة ملحة واستراتيجية. قد تكون الجوانب السياسية والاقتصادية فشلت في تفعيل هذا الاتحاد لكن التهديدات الأمنية في هذه المنطقة قد تجعله شيئاً ممكناً ومطلوباً.

---

[٤١] بونوار بن صايم، **مرجع سابق الذكر**، ص ٢١.